

2011

## تعداد المفاهيم والاستخدام في مصطلح الأصول لدى ابن السراج

Mohammad Abou Alrab

جامعة البلقاء التطبيقية, aboualrabmo@jinan.edu.lb

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/aljinan>



Part of the [Arabic Language and Literature Commons](#), and the [Arabic Studies Commons](#)

---

### Recommended Citation

Abou Alrab, Mohammad (2011) "تعداد المفاهيم والاستخدام في مصطلح الأصول لدى ابن السراج," *Al Jinan الجنان*: Vol. 1 , Article 8.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/aljinan/vol1/iss1/8>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in *Al Jinan الجنان* by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact [rakan@aarj.edu.jo](mailto:rakan@aarj.edu.jo), [marah@aarj.edu.jo](mailto:marah@aarj.edu.jo), [dr\\_ahmad@aarj.edu.jo](mailto:dr_ahmad@aarj.edu.jo).

د. محمد عبدالله صالح أبو الرب

أستاذ مساعد جامعة البلقاء التطبيقية-كلية الأميرة عالية الجامعية

## تعدد المفاهيم والاستخدام في مصطلح الأصول لدى ابن السراج

### الملخص

يقف هذا البحث على حقيقة مفهوم مصطلح (الأصول) ودلالته من منظور لساني في كتاب ابن السراج (الأصول في النحو)؛ إذ يوحي عنوانه أنه كتاب في أصول النحو العربي السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال.

وفي سعينا لتجلية حقيقة الأمر حرصنا على تقديم ما يمهد لنا ذلك أولاً، ثم عرفنا الأصل لغة واصطلاحاً، وبيننا آراء الباحثين قدماء ومحدثين في الكتاب نفسه وموضعه من تلك الأصول النحوية.

وبعد ذلك كله، وقراءة الكتاب نفسه من قبل تبين لنا أن ابن السراج قد تحدّث عن السماع والقياس في بداية كتابه بصورة موجزة، وتحدث عن العلة بوصفها ركناً من أركان القياس. والحق أن الأمر لديه لم يقتصر على تلك الصياغة المنهجية الموجزة لذيتك الأصلين؛ إذ اطردهذان الأصلان في الكتاب عملياً، إضافة إلى الأصل الثالث الذي خلا الكتاب من أي صياغة منهجية له؛ فكان القاسم المشترك بين تلك الأصول النحوية جميعها الحديث عنها عملياً من خلال مواضع الكتاب نفسها كقوله: «وأما لام (يفعلن) فإنما أسكنت تشبيهاً بلام (فعلن) وإن لم يجتمع فيه أربع حركات ولكن من شأنهم إذا أعلوا أحد الفعلين لعلوا أعلوا الفعل الآخر وإن لم تكن فيه تلك العلة». فذكر هنا علة اصطلاحاً عليها بعلة التشبيه، وهي واحدة من العلل التي جعلها النحاة أربعاً وعشرين.

الكلمات الدالة: الأصول في النحو، وابن السراج، والسماع والقياس والعلة والإجماع.

## تمهيد:

تتمثل أصول النحو العربي في أصلين أساسيين، هما السماع والقياس، وقد أضاف إليهما بعض النحويين أصلين آخرين، هما: إجماع النحويين على حكم نحوي، واستصحاب حال الأصل في ما لم يرد فيه دليل من سماع أو قياس أو إجماع.

وهذه الأصول كانت قائمة في أذهان النحاة وهم يؤسسون النحو العربي؛ ففي كتاب سيبويه ومقتضب المبرد شواهد كثيرة عليها، لكن الصياغة المنهجية لهذه الأصول مجتمعة كانت على يد ابن جني، وابن الأنباري، ثم السيوطي، حتى استوت بذلك علما له منهجه وحدوده<sup>(١)</sup>.

وكان من أولئك النحويين أيضا ابن السراج في كتابه (الأصول في النحو) الذي تناول فيه أصول النحو العربي، ولكن تناوله إياها كان وفق منهج عملي ارتضاه لنفسه وما يتلاءم وكتابه هذا وغرضه منه؛ فقد خلا الكتاب من الصياغة المنهجية لتلك الأصول إلا ما ندر كما سنوضح ذلك في هذا البحث.

والحق أن هناك من سبق ابن السراج إلى التأليف في أصول النحو منهجيا؛ إذ يذكر لنا ابن جني كتاب المقاييس لأبي الحسن الأخفش (ت ٢١١هـ)<sup>(٢)</sup> الذي اقتصر فيه - كما نلاحظ من العنوان - على أصل واحد من أصول النحو وهو القياس؛ ولذلك قرر ابن جني أن كتابه (الخصائص) سينوب عنه<sup>(٣)</sup>.

وكذلك كان شأن الزجاجي المتأخر عنهما - ابن السراج والأخفش الأوسط - في كتابه: (الإيضاح في علل النحو) إذ اقتصر فيه على جزء من أصل وهو العلة التي تشكل ركنا من أركان القياس<sup>(٤)</sup>. وكان من جملة ما تناوله ابن جني بالصياغة المنهجية في كتابه الخصائص - أصول النحو

١- نحلة، محمود أحمد: أصول النحو العربي، ط١، دار العلوم العربية، ١٩٨٧، ص٦.

٢- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١هـ/١٥٠٥م): بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو (الفضل إبراهيم، ط١، مطبعة عيسى البابلي الحلبي وشركاه، ١٩٦٤، ج١، ص٥٩١.

٣- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ/١٠٠١م): الخصائص، تحقيق محمد النجار، ط٤، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠، ص٢.

٤- ذكر القفطي أن أبا جعفر النحاس ألف كتابا في أصول النحو أسماه: (الكا في أصول النحو)، وذكر الزبيدي أن ابن درستويه افتن في تفسيره لكتاب الجرمي، وجمع فيه أصول العربية، ولكن كلا الكتابين لم يصلانا. القفطي، جمال الدين علي بن يوسف (ت ٦٤٦هـ/١٢٤٨م): إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٠، ج١، ص١٠٣. الزبيدي، محمد بن الحسن (ت ٣٧٩هـ/٩٨٩م): طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ص١١٦.

العربي. ولكن ابن الأنباري خص تلك الأصول بكتايبه: (الإعراب في جدل الإعراب) و(لمع الأدلة) فكان بذلك أول من أفرد لأصول النحو بحثاً مختصاً ومستقلاً، متناولاً إياها بالصياغة المنهجية. ثم توسع السيوطي في تلك الأصول في كتابه: (الاقتراح في علم أصول النحو) على خير وجه وأتمه.

### تعريف الأصل:

جاء في لسان العرب أن الأصل أسفل كل شيء وجمعه أصول. وأصل الشيء: صار ذا أصل، وكذلك تأصل<sup>(١)</sup>.

وفي المقاييس: أصل، فالأصل أصل الشيء<sup>(٢)</sup>. وجاء في معجم مفردات أصول القرآن: أصل الشيء: قاعدته التي لو توهمت مرتفعة لارتفع بارتفاعه سائر ذلك قال تعالى: ﴿أصلها ثابت وفرعها في السماء﴾<sup>(٣)</sup>.

وفي المعجم الوسيط: أصل الشيء أصلاً: استقصى بحثه حتى عرف أصله. وأصل الشيء جعل له أصلاً ثابتاً يبنى عليه. وأصل الشيء: أساسه الذي يقوم عليه منشؤه الذي ينبت منه. والأصول أصول العلوم: قواعدها التي تبنى عليها الأحكام<sup>(٤)</sup>.

وفي كتب الفقه وأصوله يطلق الأصوليون كلمة الأصل على الدليل الشرعي الذي استند إليه الحكم، فيقولون مثلاً: الأصل في هذه المسألة: (الكتاب أو السنة أو الإجماع) ويقصدون الدليل عليها<sup>(٥)</sup>.

وأما المعنى الاصطلاحي لأصول النحو، فهو علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل<sup>(٦)</sup>. وهذه الأدلة هي: السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال. وقد توصلوا إلى تلك الأصول عندما استقرؤوا كلامهم واستقصوا بحثه؛ فكان أن أصلوا قواعدهم بأن جعلوا لها أصلاً ثابتاً تبنى عليه.

- ١- ابن منظور، محمد بن مكرم (٧١١هـ/١٣١١م): لسان العرب، تحقيق يوسف خياط ونديم مرعشلي، مادة (أصل).
- ٢- ابن فارس، أحمد بن فارس (٣٩٥هـ/١٠٠٤م): معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، ط١، دار الجيل، (بيروت، ١٩٩١)، مادة (أصل).
- ٣- الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد (٥٠٢هـ/١١٠٨م): معجم مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق نديم مرعشلي، دار الكتاب العربي، ص ١٥.
- ٤- أنيس، إبراهيم وآخرون: المعجم الوسيط، ط٢، أمواج، بيروت، ١٩٨٧، مادة أصل.
- ٥- جمال الدين، مصطفى: البحث النحوي عند الأصوليين، دار الرشيد، ١٩٨٠، ص ٣٢.
- ٦- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (٩١١هـ/١٥٠٥م): الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم، ط١، جروس برس، ١٩٨٨، ص ٢١.

ولعلنا نلاحظ مدى الترابط بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي الذي اتسم به مصطلح (الأصول) لسانيا على وجه التخصيص.

### آراء الباحثين في موضع كتاب ابن السراج من أصول النحو:

نص ابن جني في مقدمة كتابه (الخصائص) على أنه ألف كتابه هذا مودعا إياه أصول النحو العربي؛ لأنه لم ير أحدا من علماء النحو البصريين والكوفيين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه؛ وذلك لامتناع جانبه وانتشار شعاعه وبإدي تهاجر قوانينه وأوضاعه، على حد تعبيره<sup>(١)</sup>.

وهو يرى أن ابن السراج في كتابه الأصول في النحو لم: «يلمم فيه بما نحن عليه، إلا حرفا أو حرفين في أوله، وقد تعلق عليه به، وسنقول في معناه»<sup>(٢)</sup>. ولعله أراد بذلك ما نجده في كتاب ابن السراج من ذكره للعلة وعلة العلة ثم ذكره للسمع والقياس معا، وقد أشار إلى ذلك بقوله: «في أوله».

وقد تحدث ابن السراج بالفعل - كما ذكر ابن جني - عن أصليين مهمين هما: السمع والقياس، وكان حديثه عن العلة بوصفها ركنا من أركان القياس. ولكنه لم يكفه ما كان من حديثه عن العلة والسمع والقياس؛ لأنه أوجز القول في ذلك كثيرا. ولم يشف غليله ما وجده عند ابن السراج وغيره<sup>(٣)</sup>؛ ولذلك أخذ على نفسه التأليف في هذا الموضوع رغم صعوبته، كما ألمعنا إلى ذلك قبل قليل، وعلى الرغم من سبق ابن السراج والأخفش الأوسط له إلى وضع كتابين في الأصول<sup>(٤)</sup>. ولكن كتابه «الخصائص» لم يكن كتابا مختصا فقط بأصول النحو إذ تناول غير ذلك مما يتصل باللغة العربية؛ ولذلك لم يصنف بوصفه أول ما ألف في ذلك. ولعل هذا السبب هو نفسه الذي دفع الكمال ابن الأنباري لأن ينسب لنفسه أنه ألحق بعلوم الأدب علمين وضعهما هو، وهما: علم الجدل في النحو وعلم أصول النحو<sup>(٥)</sup>.

١- ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ٢.

٢- السابق.

٣- فابن جني ذكر لنا في مقدمة كتابه (الخصائص) كتاب (المقاييس) لأبي الحسن الأخفش الأوسط، إضافة إلى كتاب ابن السراج، وقال إن كتابه (الخصائص) سينوب عنه. السابق.

٤- محمود، محمود حسني: المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، ط ١، مؤسسة الرسالة ودار عمار، بيروت، ١٩٨٦، ص ٣٤٢.

٥- ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات (ت ٥٧٧هـ/ ١١٨١م): نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، ط ٢، مكتبة الأندلس، بغداد، ص ٧٦، والسيوطي، الاقتراح، ص ١٨.

ويرى محيي الدين توفيق إبراهيم أن لابن جني فضلا كبيرا في هذا المجال فقد أودع كتابه (الخصائص) كثيرا من القواعد والضوابط التي ذكرها ابن الأنباري في كتابه (الإعراب في جمل الإعراب) ولكنه يرى أن فضل السبق في أفراد مصنف في هذا العلم يبقى لأبي البركات؛ ولذلك نسب لنفسه أنه أضاف هذا العلم -أي علم الجدل- مع علم أصول النحو إلى علوم الأدب والمعرفة<sup>(١)</sup>.

ولو حاولنا المضي مع القدماء في آرائهم حول أصول ابن السراج، لما أسعفنا ذلك كثيرا؛ إذ جاءت معظمها في أثناء ترجماتهم لابن السراج. فصاحب نزهة الألباء في طبقات الأدباء يؤكد أن لابن السراج مصنفات حسنة وأحسنها وأكبرها كتاب (الأصول) فإنه جمع فيه أصول علم العربية، وأخذ مسائل سيويه، ورتبها أحسن ترتيب وكان ثقة<sup>(٢)</sup>.

وقال صاحب (طبقات اللغويين والنحويين) في كتاب ابن السراج الأصول إنه غاية من الشرف والفائدة<sup>(٣)</sup>. وكان يقال: ما زال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله<sup>(٤)</sup>. ويرى ياقوت الحموي أن كتاب ابن السراج الأصول هو أحسن مصنفاته وأكبرها وإليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه جمع فيه أصول علم العربية، وأخذ مسائل سيويه، ورتبها أحسن ترتيب<sup>(٥)</sup>. وهذا ما نقله أيضا صاحب (كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون)<sup>(٦)</sup>.

والذي نلاحظه على تلك الأقوال جميعا أنها أعلنت من شأن الكتاب بلا أي إشارة إلى طبيعة الكتاب من حيث طبيعته وما يدل عليه عنوانه، على عكس ما وجدناه عند ابن جني.

وأما آراء المحدثين في الكتاب وموضعه من أصول النحو، فتتمثل أولا برأي يحيى مصري واضع فهراس الكتاب (الأصول في النحو) - أن ابن جني أول من فكر من علماء العربية في أن يوضع إلى جانب علم النحو علم أصول النحو كما وضع إلى جانب علم الفقه علم أصول الفقه<sup>(٧)</sup>.

١- براهيم، محيي الدين: ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ١٩٧٩، ص ٨٩.

٢- ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص ١٨٦.

٣- الزبيدي، طبقات اللغويين، ص ١١٢.

٤- ياقوت الحموي، ياقوت بن عبد الله (ت ٦٢٦هـ/١٢٢٨م): معجم الأدباء، دار المستشرق، بيروت، ج ١٨، ص ١٩٨.

٥- السابق، ج ١٨، ص ٢٠٠.

٦- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (ت ١٠٦٧هـ/١٦٥٦م): كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: محمد شرف الدين

بالتقايا، رفعت بيلكه الكليسي، وكالة المعارف، ١٩٤١، ج ١، ص ١١١.

٧- مصري، يحيى بشير: فهراس الأصول في النحو، دار البخاري، القيصم، ص ٧.

وهو ينفي أن يكون كتاب ابن السراج في علم أصول النحو، مثبتاً أنه كتاب في قواعد النحو، مستندا في ذلك إلى مقدمة ابن جني، ما تضمنته من تعليق حول كتاب ابن السراج.

ولم يلحظ يحيى مصري أن النسق الذي اتبعه ابن السراج في كتابه يغاير ما نجده عند النحويين الآخرين في كتبهم، سواء أكانوا ممن تقدموا ابن السراج كسيبويه في الكتاب والمبرد في المقتضب، أم لم يتقدموه كالزجاجي في كتابه الجمل و ابن هشام في أوضح المسالك و ابن عقيل في شرح الألفية.

فابن جني لم يذكر أن كتاب ابن السراج في قواعد النحو، وإنما قال عن صاحبه إنه لم: «يلمم فيه بما نحن عليه إلا حرفاً أو حرفين في أوله، وقد تعلق عليه به وسنقول في معناه»<sup>(١)</sup>. وهو يريد بذلك - كما بينا سابقاً - ما ذكره ابن السراج في بداية كتابه من العلة، وما أسماه بعلّة العلة، وذكره من ثم السماع والقياس.

وثمة رأي آخر لمصطفى جمال الدين يوافق ما ذهب إليه يحيى مصري؛ فهو يرى أن كلمة (الأصول) فيه أشبهت بعض الباحثين فعده من نوع هذه الكتب، وهو ليس منها، ولعل كلمة الأصول هنا تعني القواعد النحوية لا الأدلة التي تبني عليها القواعد، ويرى أن ما في أصول ابن السراج لا يتعدى النحو الاعتيادي<sup>(٢)</sup>.

ولتمام حسان في أصول ابن السراج رأي آخر يتضح في أثناء قوله: «وهناك كثير من الكتب التي تحمل كلمة الأصول ولكنها لا تعرض منهج النحاة من حيث هو منهج وإنما تعنى بأصول القواعد النحوية ككتاب الأصول لابن السراج»<sup>(٣)</sup>.

ويذكر عبد الرزاق السعدي أنه: «إذا أخذنا كتاب الأصول في النحو لابن السراج فإننا نجده لا يختلف كثيراً عما سبقه من المصنفات التي مزجت بين الأصول والفروع دون تمييز بينها سوى أنه أشار في مقدمة كتابه إلى العلة وأنواعها فقال: «واعتلالات النحويين ...»<sup>(٤)</sup>، ثم يقول: «وفي هذا النص ما يدل صراحة على أن ابن السراج عني بالعلل دون انشغال بمسائل أصول النحو الأخرى»<sup>(٥)</sup>.

لقد أراد عبد الرزاق السعدي بالأصول أدلة النحو من سماع وقياس وغيرها، وأراد بالفروع قواعد

١- ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ٢.

٢- جمال الدين، مصطفى: «رأي في أصول النحو»، مجلة كلية الفقه، العدد الأول، ١٩٧٩م، ص ١١.

٣- حسان، تمام: الأصول، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٢، ص ٧.

٤- اوي، يحيى: ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، تحقيق عبد الرزاق السعدي، ط١، دار الأنبار، بغداد، ١٩٩٠، ص ٩.

٥- السابق.

النحو، ولعلنا نلاحظ من كلامه ذلك عدم إنزاله كتاب ابن السراج أي منزلة تفوق الكتب الأخرى التي مزجت بين الأصول والفروع من مثل مصنفات سيبويه والميرد والفراء وثعلب.

والحق أن في كتاب ابن السراج إشارات مهمة في القياس والسمع، على الرغم من أن المادة المنهجية المرتبطة بهما قدمت بإيجاز، والحق أيضاً أن الأصول كلها ترد في الكتاب بصورة عملية بعيداً عن صياغتها منهجياً. وهذا يكشف لنا - كما ألمحنا إلى ذلك سابقاً - عن منهج واحد من علماء النحو في تناوله لأصول النحو العربي.

ولعل من أكثر الباحثين قرباً إلى حقيقة الكتاب محمود أحمد نحلة الذي يرى أن ما عناه ابن السراج بالأصول هو قواعد النحو الأساسية لا أدلته التي استنبطت منها هذه القواعد<sup>(١)</sup>، ويرى أن ابن السراج كان في أثناء عرضه لقواعد النحو التي يراها أساسية يذكر عدداً من الأصول الكلية التي تحكم الفروع والجزئيات، بعضها يتصل بأصل الوضع، وبعضها يتصل بأصل القاعدة<sup>(٢)</sup>، ثم يعطي أمثلة على ذلك. ولكنه يرى في الوقت نفسه أن من الحق أن ابن السراج قد ذكر في حديثه عن أصول النحو بالمعنى الذي حددناه بعضاً مما عرف من بعد بأصول النحو بمعنى أدلته التي تأصلت بها أصوله وتفرعت فروعه، فعرض في مواضع من كتابه للسمع والقياس والمطرّد والشاذ والعلقة<sup>(٣)</sup>. ثم أورد نصوصاً من أصول ابن السراج تؤيد ما ذكر.

وينتهي محمود نحلة من بحثه في هذا الموضوع إلى إدراج كتاب ابن السراج ضمن الكتب التي عرضت لأصول النحو بمعنى قواعده الأساسية، وما يتصل بذلك من أصل الوضع وأصل القاعدة. ونحن نرى أن محمود نحلة ما إن وضع يده على حقيقة هذا الأمر حتى طفق يبتعد عنها؛ إذ انتهى - كما رأينا - من بحثه في هذا الموضوع إلى إدراج كتاب ابن السراج ضمن الكتب التي عرضت لأصول النحو بمعنى قواعده، وما يتصل بذلك من أصل الوضع وأصل القاعدة.

وفي مقابل تلك الآراء ثمة من عد كتاب ابن السراج (الأصول في النحو) أول ما وضع في أصول النحو بمعنى أدلته، ووضعه على قائمة هذه الكتب.

فمحمد عيّد يرى أنه أول مؤلف مشهور عن أصول النحو العربي. ويرى أن كتاب الخصائص لابن جني (ت ٣٩٢هـ) قد ضم أبحاثاً قيمة من تلك الأصول ثم ألف ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)

١- نحلة، أصول النحو العربي، ص ١٧.

٢- السابق، ص ١٨.

٣- السابق، ص ١٩-٢٠ص. ( )



رسالتيه المختصرتين (الإغراب) و (لمع الأدلة) فقدم فيهما آراء مفيدة سديدة اعتمد السيوطي (ن ٩١١هـ) على الكثير منها فيما بعد في مصنفه (الاقتراح)<sup>(١)</sup>.

وسنقف بأنفسنا في ما يأتي على حقيقة هذا الأمر ، معتمدين أولاً على قراءة كتاب ابن السراج نفسه ، مفيدتين ثانياً مما جاء حول الموضوع نفسه أو ما يتعلق به في الكتب التي تناولته بالدراسة أو أشارت إليه ، وكنا قد بينا معظمها ، وألمحنا من خلالها إلى رأينا في أثناء التعليق عليها ونقدها. حقيقة الأصول في كتاب ابن السراج ومعناها:

تصدر الإشارة أولاً إلى أن الأصل قد يجيء في كتب النحو بمعنى آخر لا يتفق ومعناه عندما نقول أصول النحو بمعنى أدلته ، ومن هذه المعاني:

١ - الأصل بمعنى أصل القاعدة مثل قول ابن السراج: «والسكون أصل كل مبني»<sup>(٢)</sup>.

٢- الأصل بمعنى ما حق اللفظ أن يكون عليه<sup>(٣)</sup> وإنما جاء على صورة أخرى لعله ما ، مثل قولنا: أصل (باع) هو (بيع).

٣- الأصل بمعنى الغالب والراجح<sup>(٤)</sup> كما صرح بذلك الصبان عند قول ابن مالك: «والأصل في الفاعل أن يتصلا»<sup>(٥)</sup>.

٤- الأصل يقابل الفرع<sup>(٦)</sup> كقول صاحب الإنصاف في المسألة السابعة والسبعين: «حملا للمعتل على الصحيح؛ لأن الصحيح هو الأصل، والمعتل فرع عليه؛ فحذفت حملا للفرع على الأصل»<sup>(٧)</sup>.

٥- الأصل يقابل الزائد، ففي قولنا (استكشف) مثلاً، نرى أن أحرفه الأولى زوائد، والأخيرة أصول.

وحرى بنا أن نقف الآن على الكتاب نفسه بالقرأة وقفة متأنية ؛ علنا نصل فعلا إلى حقيقة مفهوم مصطلح (لأصول) واستخدامه لديه ؛ ولذلك يشكل هذا الوقوف بؤرة بحثنا هذا.

ترد كلمة الأصل في كتاب ابن السراج حاملة دلالات متعددة، فهي:

- 
- ١- عيد، محمد: أصول النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٢، ص أ.
  - ٢- ابن السراج، محمد بن سهل (ت ٢١٦هـ/٩٢٨م): الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥، ج ١، ص ٥١.
  - ٣- مصري، فهارس الأصول، ص ٩.
  - ٤- السابق.
  - ٥- الصبان، محمد بن علي (ت ١٢٠٦هـ/١٧٩١م): حاشية الصبان ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، ج ٢، ص ٥٥.
  - ٦- مصري، فهارس الأصول، ص ٩.
  - ٧- ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ/١١٨١م): الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين، ١٩٨٢، ج ٢، ص ٥٤٣.

١- تأتي بمعنى أصل القاعدة: وسنذكر بعد قليل جملة منها؛ لما لها من أهمية؛ إذ جاءت نتيجة لاستقراء أصول النحو من سماع وقياس واستصحاب حال وإجماع، فكانت محصلة طبيعية، حتى وجدناها من بعد ذلك تطرد<sup>(١)</sup> وبناء عليها بنى علماء النحو أحكامهم في كل ما عرض لهم من مادة نحوية، فكان الاتفاق وكان الاختلاف تبعاً لاعتمادهم على تلك الأصول. وكان أن ألّفت كتب مختصة بمسائل الخلاف في النحو، عرضت لاختلاف علماء النحو حول تلك الأصول، والتي كان مردها علم أصول النحو بمعنى أدلته المختلفة من سماع وقياس وغيرها-ومن أشهر تلك الكتب كتاب ابن الأنباري: (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين).

### وفي ما يأتي أبرز أصول تلك القواعد في الكتاب:

قال ابن السراج في الجزء الأول صفحة (٥١): «والسكون أصل كل مبني، وذلك نحو: اضرب واقتل ودحرج وانطلق، وكل فعل تأمر به إذا كان بغير لام ولم يكن فيه حرف من حروف المضارعة نحو: الياء والتاء والنون والألف فهذا حكمه».

وقال في الجزء الأول أيضاً صفحة (٦٦): «وأصل الكلام موضوع للفائدة وإن اتسعت المذاهب فيه، ولكن لو قال قائل: النار حارة والثلج بارد لكان هذا كلاماً لا فائدة فيه، وإن كان الخبر فيهما نكرة».

وقوله في الجزء نفسه صفحة (١٢٣): «وقد بينا أن الفعل المضارع أعرب لمضارعه الاسم، إذ كان أصل الإعراب للأسماء وأن اسم الفاعل أعمل بمضارعه الفعل إذ كان أصل الأعمال للأفعال وأصل الإعراب للأسماء».

ويقول في الجزء الثاني صفحة (٧٩): «وأصول الأسماء كلها الصرف وإنما في بعضها ترك الصرف، وللشاعر إذا اضطر أن يصرف جميع ما لا ينصرف».

وفي الصفحة (١٤٥) من الجزء الثاني قال: «أصل الأفعال السكون والبناء، وإنما أعربوا منها ما أشبه الأسماء وضارعا، وبنوا منها على الحركة ما ضارع المضارع، وما خلا من ذلك أسكنوه». وفي الجزء الثاني نفسه صفحة (١٧٠) يقول: «اعلم: أن أصل الدعاء أن يكون على لفظ الأمر، وإنما استعظم أن يقال أمر، والأمر لمن دونك والدعاء لمن فوقك».

وقوله في الصفحة (٣٦١) الجزء الثاني أيضاً: «وأصل التحريكات لالتقاء الساكنين الكسر»

١- يقول تمام حسان: «والطابع الذي يطبع هذه القواعد الأصلية أنها مطلقة مطردة في السماع (لأنها منه أخذت) والقياس (لأنها هي المقيس عليها ابتداء)». حسان، الأصول، ص ١٤٤.

وفي الجزء الثالث الصفحة (٨٥) قوله: «المصادر الأصول والأفعال مشتقة منها، وكذلك أسماء الفاعلين». وفي هذا الجزء نفسه الصفحة (١٨٠) قوله: «اعلم: أن أقل ما تكون عليه الأصول من الأسماء والأفعال ثلاثة أحرف، تقدر بفاء وعين ولام».

وقوله في الصفحة (١٨٤) من ذاك الجزء: «وليس في أصول كلامهم جمع بين أربع متحركات في كلمة».

وقوله في الصفحة (٢٥٠) من الجزء السابق: «والأفعال المضارعة إذا كان آخرها معتلا لم يدخلوا الرفع في شيء من الكلام، وهذا أصل مطرد فيها».

وقال في الصفحة (٢١٧) من الجزء السابق نفسه: «والأصوات كلها مبنية على أصولها».

وقال في الصفحة (٢٣١) من ذلك الجزء أيضا: «والحروف والأصوات أصول لا تكاد تجد فيها زائدا»... وذلك إلى آخر تلك القواعد الأصولية التي نجدها في كتاب ابن السراج (الأصول في النحو) وفي غيره من كتب النحو.

وكنا قد بينا أهمية تلك القواعد الأصولية قبل ذكر أبرز ما جاء منها في كتاب ابن السراج، وقلنا: إنها جاءت نتيجة لاستقراء أصول النحو من سماع وقياس وغيرها، فكانت محصلة طبيعية. وبناء عليها كان الاتفاق أو الاختلاف بين علماء النحو، فمثلا نحن نعرف خلاف العلماء حول أصل الاشتقاق: هل هو المصدر؟ أم الفعل؟ أم غير ذلك؟ فابن السراج صرح لنا من خلال كتابه الأصول أن المصادر الأصول، وإنما الأفعال مشتقة منها، فوجدناه يقول في الجزء الثالث صفحة (٨٥): «المصادر الأصول والأفعال مشتقة منها».

٢- تأتي بمعنى أصل الوضع، أو ما حق اللفظ أن يكون عليه، وإنما جاء على صورة أخرى لعله ما، ونجد ذلك في الصيغ المفردة، ومن ذلك قوله: «وأما فعل فمثل نذير ونذر، ومثله من بنات الياء ثني وثن، وكان الأصل ثنوا، فوَقعت الواو طرفا قبلها ضمة فقلبت ياء وكسر ما قبلها»<sup>(١)</sup>.

وقوله: «تقول: ظبي وأظب، ودلو وأدل، كان الأصل: أظبو، وأدلو، ولكن الواو لا تكون لاما في الأسماء وقبلها متحرك فقلبوها ياء وكسروا ما قبلها»<sup>(٢)</sup>.

وقوله: «وتقول في: مُذَكَّر مذكِر، وكان الأصل مذتكر، فقلبت التاء ذالا من أجل الدال ثم أدغمت الدال في الدال»<sup>(٣)</sup>.

١- ابن السراج، الأصول في النحو، ج ٢، ص ١٨.

٢- السابق، ج ٢، ص ٤٢٢-٤٢٣.

٣- السابق، ج ٢، ص ٤٢.

ونجده في الصيغ المركبة كقوله:

«فأما الاسم الذي بني مع الاسم فخمسة عشر وستة عشر، وكل كلمتين من هذا الضرب من العدد فهما مبنيتان على الفتح، وكان الأصل خمسة وعشرة، فحذفت الواو، وبني أحدهما مع الآخر اختصاراً، وجعلا كاسم واحد»<sup>(١)</sup>.

وكذلك نجده في الكلام كقوله:

«فإذا قلت: ضرب زيداً غلامه كان الأصل: ضرب غلام زيد زيداً، فلما قدمت زيداً المفعول فقلت ضرب زيداً قلت غلامه، وكان الأصل: غلام زيد، فاستغنيت عن إظهاره لتقدمه»<sup>(٢)</sup>.

وقوله: «وقد جاءت حروف خافضة، وذكروا أنها زوائد إلا أنها تدخل لمعان، فمن ذلك: ليس زيد بقائم، أصل الكلام: ليس زيد قائماً، ودخلت الباء لتؤكد النفي»<sup>(٣)</sup>.

وقوله: «وأما قولهم: عجبت من ضربيك وضريبه فالأصل من ضربني إياك وضربي إياه، وأقل العرب من يقول: ضربيه وإنما وقع هذا مع المصدر لأنه لم تستحكم علامات الإضمار معه»<sup>(٤)</sup>.

ونجده أيضاً في الحروف كقوله:

«وأما إسكان الاستثقال فنحو ما حكوا في شعر امرئ القيس في قوله:

فاليوم أشرب غير مستحقب      إثما من الله ولا واغل

كان الأصل: أشرب فأسكن الباء كما تسكنها في (عضد) فتقول: (عضد) للاستثقال فشبه المنفصل والإعراب بما هو من نفس الكلمة، وهذا عندي غير جائز لذهاب علم الإعراب»<sup>(٥)</sup>.

٣- تأتي مقابلة للزائد: فعندما يكون الحرف جزءاً من بنية الكلمة، يكون أصلاً، ويقابله ما كان زائداً من تلك الحروف على الكلمة. ويتضح هذا المعنى من خلال قول ابن السراج عندما بدأ بتناول مادة التصريف:

«هذا الحد إنما سمي تصريفاً لتصريف الكلمة الواحدة بأبنية مختلفة، وخصوصاً به ما عرض في أصول الكلام، وذواتها من التغيير، وهو ينقسم خمسة أقسام: زيادة وإبدال وحذف، وتغيير بالحركة والسكون، وإدغام وله حد يعرف به»<sup>(٦)</sup>.

١- السابق، ج ٢، ص ١٤٠.

٢- السابق، ج ٢، ص ٢٢٨.

٣- السابق، ج ٢، ص ٢٥٩.

٤- السابق، ج ٢، ص ١١٧.

٥- السابق، ج ٢، ص ٣٦٤-٣٦٥.

٦- السابق، ج ٣، ص ٢٢١.

وقوله: «فأقول إني بينت ما دعا النحويين إلى أن يزنوا بالفاء والعين واللام. وأنهم قصدوا أن يفصلوا بين الزائد والأصل ، فالقياس في كل لفظ مقدر إذا كان فيه زائد أن تحكي الزائد بعينه، فتقول في «أكرم» إنه «أفعل» وفي «كرامة» أنها «فعالة» وفي «كريم» أنه «فعل» ومكرم مفعول؛ لأن ذلك كله من الكرم، فالأصل الذي هو الكاف والراء والميم موجود في جميعها، فالكاف فاء والراء عين والجيم لام فعلى هذا يجري جميع الكلام في كل أصلي وزائد»<sup>(١)</sup>.

ونجد ذلك أيضا في قوله: «ويستعور الياء فيه أصلية بمنزلة عين عَضْرُوط ؛ لأن الحروف الزوائد لا تلحق بينات الأربعة أولا إلا الميم التي في الاسم الذي يكون على فعله»<sup>(٢)</sup>.

وكذلك في قوله: «وأما جنذب فالنون فيه زائدة ، لأنك تقول جذب لولا ذلك لكانت أصلا ، ونون عُرُند زائدة لقولهم: عُرُد ، ولأنه ليس في الأربعة على هذا المثال»<sup>(٣)</sup>.

- ٤ تأتي بمعنى أدلة النحو التي تأصلت بها أصوله وتفرعت فروعه<sup>(٤)</sup>:

وستقسمها إلى قسمين للغرض العلمي لهذا البحث لنخرج بعد ذلك بنتيجته:

أ- القسم الأول: ويضم ما جاء من تلك الأدلة، وقد تحدث ابن السراج عنه في كتابه حديثا منهجيا وأعطى أمثلة عليه.

فمن ذلك مثلا قوله: «واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع ، وضرب آخر يسمى علة العلة مثل أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعا والمفعول به منصوبا ، ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحا قلبتا ألفا ، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات وقد وفر الله تعالى من الحكمة بحفظها وجعل فضلها غير مدفوع»<sup>(٥)</sup>.

ففي هذا النص ذكر العلل وأنواعها ، إذ قسمها إلى ضربين: الضرب الأول منها هو المؤدي إلى كلام العرب، وأسماء في مواضع أخرى من الكتاب بالعلل الأول التي اصطلاح عليها فيما بعد بالعلل التعليمية. وأما الضرب الثاني فأسماء ابن السراج علة العلة ، وذكره في مواضع أخرى من الكتاب باسم العلل الثواني التي اصطلاح عليها فيما بعد بالعلل القياسية والفلسفية.

١- السابق، ج٢، ص٢٢٤.

٢- السابق، ج٢، ص٢٣٥.

٣- السابق، ج٢، ص٢٤١.

٤- نحلة، أصول النحو، ص١٩-٢٠.

٥- ابن السراج، الأصول في النحو، ج١، ص٣٥.

وابن السراج يقرّ الضرب الأول من العلل؛ لأنه يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب. وأما الضرب الثاني فإنه لا يكسبنا ذلك؛ وإنما منه تستخرج حكمة العرب في الأصول التي وضعتها، وبيان به فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات. ومن الواضح من كلامه أن المتعلم ليس بحاجة إلى الضرب الثاني من هذه العلل.

وتجدر الإشارة إلى أن ابن جني قد ذهب إلى أن ما أسماه ابن السراج علة العلة - إنما هو تجوز في اللفظ، «فأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة؛ ألا ترى أنه إذا قيل له: فلم ارتفع الفاعل قال: لإسناد الفعل إليه، ولو شاء لا ابتدأ هذا فقال في جواب رفع زيد من قولنا قام زيد: إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه، فكان مغنيا عن قوله: إنما ارتفع بفعله، حتى تسأله فيما بعد عن العلة التي ارتفع لها الفاعل»<sup>(١)</sup>.

ومثل هذا الرأي لابن السراج في العلل وتقسيمه إياها إلى ضربين - كما أوضحنا ذلك - نجده عند أبي عبد الله الحسين بن موسى الدينوري الجليسي؛ إذ يذكر لنا السيوطي في كتابه الاقتراح أنه قال في كتابه (ثمار الصناعة): «اعتلالات النحويين صنفان: علة تطرد على كلام العرب وتتساق إلى قانون لغتهم، وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم. وهم للأولى أكثر استعمالا وأشد تداولا»<sup>(٢)</sup>.

وهذا ما سار عليه النحويون إلا ابن مضاء القرطبي مثلا؛ إذ قسم علة العلة إلى قسمين: سمي أحدهما العلة الثانية والآخر العلة الثالثة<sup>(٣)</sup>. وقد اعترف بالعلة الأولى ورفض العلة الثانية والعلة الثالثة.

ويرى ابن السراج في هذا القسم: «أنه ربما شذ الشيء عن بابيه فينبغي أن تعلم: أن القياس إذا طرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه، فلا يطرد في نظائره وهذا يستعمل في كثير من العلوم، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى وجدت حرفا مخالفا لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم: أنه شاذ فإن كان سمع ممن ترضى عربيته فلا بد من أن يكون قد حاول به مذهبا ونحا نحو من الوجوه أو استهواه أمر غلظه، والشاذ على ثلاثة أضرب: منه ما شذ عن بابيه وقياسه ولم يشذ في استعمال العرب له نحو: استحوذ فإن بابيه وقياسه أن يعل فيقال: استحاذ مثل استقام واستعاذ، وجميع ما كان على هذا المثال، ولكنه جاء على الأصل واستعملته العرب كذلك، ومنه ما شذ عن الاستعمال ولم يشذ عن القياس نحو ماضي

١ - ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ١٧٤، والسيوطي، الاقتراح، ص ٨٥.

٢ - السيوطي، الاقتراح، ص ٨٢.

٣ - حسان، الأصول، ص ١٨٦.

يدع، فإن قياسه وبابه أن يقال: ودع يدع، إذ لا يكون فعل مستقبل إلا له ماض، ولكنهم لم يستعملوا ودع استغنى عنه «بترك» فصار قول القائل الذي قال: ودعه شاذاً وهذه أشياء تحفظ، ومنه ما شذ عن القياس والاستعمال فهذا الذي يطرح ولا يعرج عليه نحو ما حكى من إدخال الألف واللام على اليجدع<sup>(١)</sup>.

فمن الواضح في هذا النص أن ابن السراج قد تحدث منهجياً عن أصل مهم آخر هو السماع وتحدث كذلك عن القياس الذي يعد الأصل الثاني، وذلك بعد أن تحدث منهجياً أيضاً عن العلة التي تعد ركناً من أركان القياس.

وفي هذا النص يبدو ابن السراج وقد نظر في المسموع عن العرب فوجده نوعين: مطرداً من الكلام مستمراً، وشاذاً يتفرد عن غيره ويفارق ما عليه بقية بابه<sup>(٢)</sup>.  
وعليه قسم الشاذ إلى ثلاثة أضرب:

١- ما شذ عن بابه وقياسه، ولم يشذ في استعمال العرب له، نحو استحوذ.

٢- ما شذ عن الاستعمال ولم يشذ عن القياس نحو: ماضي يدع.

٣- ما شذ عن القياس والاستعمال نحو: ما حكى من إدخال الألف واللام على اليجدع.

ولعلنا نلاحظ أن ابن السراج قد فسر كل ما ذكر لنا من تلك الأصول بأوجز عبارة ولم يكتف بذلك بل أعطى حكم كل نوع منها وما يندرج تحتها من فروع. فمثلاً حكم الضرب الثالث من الشاذ: أنه يطرح ولا يعرج عليه.

ونجد ما ذكره ابن السراج من تقسيم الكلام إلى مطرد وشاذ، وتقسيم الشاذ إلى ثلاثة أضرب نجده عند ابن جنى، وقد نسبه إلى من أسماهم «أهل علم العرب» مضيفاً إليه بعض الأمثلة الموضحة، وذلك بعد أن أعاد صياغة تقسيم ابن السراج الشاذ إلى ثلاثة أضرب<sup>(٣)</sup>.

يقول ابن جنى: «فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً»<sup>(٤)</sup> ثم يقول: «اعلم من بعد هذا أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب: مطرد في القياس والاستعمال جميعاً، وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة، وذلك نحو: قام زيد وضربت عمراً ومررت بسعيد، مطرد في القياس، شاذ في الاستعمال وذلك نحو الماضي من يذر ويدع...

١- ابن السراج، الأصول في النحو، ج ١، ص ٥٦-٥٧.

٢- نحلة، أصول النحو، ص ١١٣.

٣- السابق، ص ١١٤.

٤- ابن جنى، الخصائص، ص ٩٨.

والثالث المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس نحو قولهم: أخوص الرمث واستصوبت الأمر...  
والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعا وهو كتنميم مفعول فيما عينه واو نحو: ثوب مصوون  
ومسك مرووف. وحكى البغداديون: فرس مقوود...<sup>(١)</sup>.

وكان ذلك هو كل ما وجدناه عند ابن السراج تحت هذا القسم؛ وهو يؤكد مقولة ابن جنى في حق  
كتاب ابن السراج: «فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلتم فيه بما نحن عليه إلا حرفا أو حرفين في  
أوله، وقد تعلق عليه به، وسنقول في معناه»<sup>(٢)</sup>.

### القسم الثاني:

ويضم هذا القسم تلك الأدلة، وقد خلت من أي صياغة منهجية؛ فكانت حقا أصولا عملية، تناولها  
ابن السراج محكما إياها على كل ما عرض له من قضايا لغوية سواء ما تعلق منها باللغة نفسها أو  
بصرفها أو بتراكيبها، حتى أننا نجده يعنون بعض المواضيع معتمدا في ذلك على تلك الأصول.  
ومثل ذلك نجده في عنونته لموضوع ذكر المحذوفات، إذ جاء على النحو الآتي: «ذكر المحذوفات  
التي قاس عليها النحويون»<sup>(٣)</sup>. وقوله: «باب ما غير في النسب وجاء على غير القياس الذي تقدم»<sup>(٤)</sup>.  
وقوله: «باب ما تقول العرب ما أفعله وليس فيه فعل وإنما يحفظ حفظا ولا يقاس عليه»<sup>(٥)</sup>. وقوله:  
«الضرب الثاني ما قيس على كلام العرب وليس من كلامهم»<sup>(٦)</sup>. وقوله: «والضرب الثاني مما قيس  
من المعتل على الصحيح»<sup>(٧)</sup>.

فمن الواضح من خلال تلك العناوين الرئيسية أننا نستطيع أن نتبين قيمة ما أودعه ابن السراج  
كتابه من تلك الأصول التي ابتعدت عن أي صياغة منهجية لها؛ فجاءت بحق أصولا عملية. ففي  
قوله مثلا: «باب ما تقول العرب ما أفعله، وليس فيه فعل وإنما يحفظ ولا يقاس عليه». فهو هنا  
يذكر لنا أصليين مهمين هما: السماع والقياس. ثم نجده يقدم لنا الحكم في هذين الأصليين بناء  
على ما جاء تحتها من مادة لغوية. وبذلك يكون حكمه هذا خاصا فقط بتلك المادة النحوية التي  
عالجها تحت هذا العنوان.

١- السابق، ص ٩٨-٩٩.

٢- ابن جنى، الخصائص، ج ١، ص ٢.

٣- ابن السراج، الأصول في النحو، ج ٢، ص ٢١٥.

٤- السابق، ج ٢، ص ٨٠.

٥- السابق، ج ٢، ص ١٥٥.

٦- السابق، ج ٢، ص ٢٥١.

٧- السابق، ج ٢، ص ٣٥٨.



فمن المسموع قول العرب على صيغة ما أفعله ، وليس فيه فعل: آبل الناس كلهم، كأنهم قالوا: آبل<sup>(١)</sup>. فهذا حكمه أنه سمع ، ولكن لا نقيس عليه.

ويستمر ابن السراج على هذا النهج في تناوله أصول النحو العربي: ففي الوقت الذي يعرض فيه لقضايا النحو يتناول تلك الأصول مطبقا إياها على تلك القضايا اللغوية فهو لا يفصل بين أي منهما ، بل يعتمد في ذكر أحكامه في تلك القضايا اللغوية على تلك الأصول، فيذكر ما سمع منها وما قيس عليه وما أجمع عليه النحويون ، وما شذ من كلام العرب، وما حقه القياس ، وما يسمع ولا يقاس عليه....

يقول مثلا: «وهذا الجمع مخصوص به من يعقل ، ولا يجوز أن تقول في جمل جملون، ولا في جبل جبلون، ومتى جاء ذلك فيما لا يعقل، فهو شاذ فليشذوذه عن القياس علة سنذكرها في موضعها، ولكن التنثية يستوي فيها ما يعقل وما لا يعقل»<sup>(٢)</sup>.

فهذا من قبيل المسموع غير المطرد ؛ ولذلك فهو شاذ لا يقاس عليه. ويعلق تمام حسان على قول ابن السراج السابق بقوله: « فغير المطرد يسمع ولا يقاس عليه ولا يهتم النحاة لتعليقه في العادة، وإن كان البعض يفعل ذلك أحيانا كما في قول ابن السراج»<sup>(٣)</sup>.

وبعد قراءة الكتاب بأجزائه الثلاث لم نجد ابن السراج يعلل لمثل ذلك الشاذ، وإنما قال: «فمتى وجدت حرفا مخالفا لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم: أنه شاذ، فإن كان سمع ممن ترضى عربيته فلا بد من أن يكون قد حاول به مذهبا ونحا نحوا من الوجوه أو استهواه أمر غلطه»<sup>(٤)</sup>.

ويقول ابن السراج: «وأما لام (يفعلن) فإنما أسكنت تشبيها بلام (فعلن) وإن لم يجتمع فيه أربع حركات ولكن من شأنهم إذا أعلوا أحد الفعلين لعله أعلوا الفعل الآخر وإن لم تكن فيه تلك العلة»<sup>(٥)</sup>. فذكر هنا علة اصطلاح عليها بعلة التشبيه، وهي واحدة من العلل التي جعلها النحاة أربعاً وعشرين<sup>(٦)</sup>.

ويقول: «وقد نطق بما لم يسم فاعله في أحرف ولم ينطق فيها بتسمية الفاعل، فقالوا: أنيخت النافقة، وقد وضع زيد في تجارته، ووكس، وأغرى به، وأولع به، وما كان من نحو هذا مما أخذ عنهم

١- السابق ، ج ٢، ص ١٥٥

٢- السابق، ج ١، ص ٤٧.

٣- حسان، الأصول، ص ١٧٩.

٤- ابن السراج، الأصول في النحو، ج ١، ص ٥٦-٥٧.

٥- السابق، ج ١، ص ٥٠.

٦- حسان، الأصول، ص ١٨٨-١٨٩.

سماعا وليس بباب يقاس عليه»<sup>(١)</sup>.

فهذا يصح أن يكون من الشاذ عن القياس، وإن سمع عن العرب؛ ولذلك لا يقاس عليه. وفي هذا النص ذكر ابن السراج ما اصطلاح عليه بعللة السماع<sup>(٢)</sup>، وهي إحدى العلل الأربع والعشرين. وفي قوله الآتي نلاحظ أيضا ذكره للعللة الأولى، إذ يقول: «فالعللة التي بنيت لها الأسماء هي وقوعها موقع الحروف ومضارعتها لها»<sup>(٣)</sup>.

وهكذا كان شأنه في كل ما عرض له من العلل؛ إذ كان يكتفي بذكر العلل الأول فقط، مع إشارته أحيانا إلى ما أسماه بعللة العلة أو العلل الثواني. ويتضح هذا في قوله: «اعلم أن كل فعل لا يخلو من أن يكون عاملا، وأول عمله أن يرفع الفاعل أو المفعول الذي هو حديث عنه نحو: قام زيد وضرب عمرو، وكل اسم تذكره ليزيد في الفائدة بعد أن يستغني الفعل بالاسم المرفوع الذي يكون ذلك الفعل حديثا عنه، فهو منصوب، ونصبه لأن الكلام قد تم قبل مجيئه وفيه دليل عليه، وهذه العلل التي ذكرناها هنا هي العلل الأول، وها هنا علل ثوان أقرب منها يصحبها كل نوع من هذه الجمل إن شاء الله»<sup>(٤)</sup>.

فابن السراج ذكر لنا سبب عنايته بالعلل الأول دون العلل الأخرى أو ما أسماه علة العلة (العلل الثواني) وقد بينا ذلك سابقا.

وقد ذكرنا في ما مضى أمثلة على العلة، وهي تعد ركنا من أركان القياس. وها نحن نذكر أمثلة على الأصل الثالث وهو الإجماع.

يقول ابن السراج: «وقد أنشد بعض الناس:

يا ليتني مثلك في البياض أبيض من أخت بني إباح

قال أبو العباس: هذا معمول على فساد وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة على الأصل المجمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه، وإنما يركن إلى هذا ضعفة أهل النحو، ومن لا حجة معه»<sup>(٥)</sup>.

ففي هذا النص نتبين الأصل الثالث من أصول النحو وهو الإجماع إجماع الرواة<sup>(٦)</sup>.

١- ابن السراج، الأصول في النحو، ج ١، ص ٨١.

٢- حسان، الأصول، ص ١٩٣.

٣- ابن السراج، الأصول في النحو، ج ١، ص ٥٠.

٤- السابق، ج ١، ص ٥٤.

٥- السابق، ج ١، ص ١٠٤-١٠٥.

٦- نحلة، أصول النحو العربي، ص ٧٩-٨٠.

وفي النص الآتي مثال على إجماع العرب. يقول تحت باب ذكر الابتداء:

«كل كلمة يبتدأ بها من اسم وفعل وحرف ، فأول حرف تبتدئ به وهو متحرك ثابت في اللفظ ، فإن كان قبله كلام لم يحذف ولم يغير إلا أن يكون ألف وصل فتحذف ألبتة من اللفظ وذلك إجماع من العرب»<sup>(١)</sup>.

أما إجماع النحويين ، فنجد مثالا عليه في النص الآتي تحت عنوان (الإخبار عن المضمرة): «وإذا قلت: (هذا غلامه) قلت: (الذي هذا غلامه هو) لأن (أنا) للمتكلم وأنت للمخاطب وهو للغائب. وقال المازني في هذا الباب: إنه جائز عند جميع النحويين ثم قال: وهو عندي رديء في القياس، ولولا اجتماع النحويين على إجازته ما أجزته»<sup>(٢)</sup>.

ومثاله أيضا في قوله: «قالت العرب: حاحيت وهاهيت وعاعيت. وأجمع أصحابنا على أن الألف بدل من ياء»<sup>(٣)</sup>.

وبذلك يكون ابن السراج قد قدم لنا أمثلة عملية على الأصل الثالث من أصول النحو ، ممثلا بالإجماع بأنواعه الثلاثة: إجماع الرواة وإجماع العرب وإجماع النحويين، بلا أي صياغة منهجية. وفي ما يأتي نورد أهم ما جاء عنده من أصول عملية ضمت السماع والقياس معا. فمن ذلك قوله مثلا: «والقياس ما خبرتك به إذ كان قولك: أبوه قائم في موضع قولك (منطلقا) فهو بمنزلة فإذا لم يصح سماع الشيء عن العرب لجئ فيه إلى القياس»<sup>(٤)</sup>. فالقياس أن نقيس ما لم يسمع من كلام العرب على ما سمع من كلامها.

وفي قوله: «ويقولون: لا يتقدم (كان) فعل ماض ولا مستقبل. وما جاز أن يكون خبرا فالقياس لا يمنع من تقديمه إذ كانت الأخبار تقدم إلا أنني لا أعلمه مسموعا عن العرب»<sup>(٥)</sup> نلاحظ أن القياس يجيز ذلك، ولكنه لم يسمع عن العرب.

وقوله: «ويقولون: ما كان عبد لله ليقوم، ولم يكن ليقوم، فأدخلوا اللام مع النفي ولا يجوز هذا في أخوات (كان) ولا تقول: ما كان ليقوم، وهذا يتبع فيه السماع»<sup>(٦)</sup>. فحكّم في ذلك السماع؛ إذ يعد الأصل الأول من أصول النحو العربي.

١- ابن السراج، الأصول في النحو، ج٢، ص٣٦٧.

٢- السابق، ج٢، ص٢١٣.

٣- السابق، ج٢، ص٢١٦.

٤- السابق، ج١، ص٨٨.

٥- السابق، ج١، ص٨٩.

٦- السابق، ج١، ص٩١.

وقوله: « وقد يستتبع ذلك في مواضع ، فكيف تقيم الفعل مقام الاسم ، وإنما يقوم مقام الصفة ، وإن جاء من هذا شيء شذ عن القياس فلا ينبغي أن يقاس عليه . بل نقوله فيما قالوه فقط . وتقول : نعم بك كفيلا زيد ، كما قال تعالى: ﴿بئس للظالمين بدلا﴾ فهذا شاذ عن القياس ؛ لا يقاس عليه ، وإنما يحفظ سماعا»<sup>(١)</sup> .

ومن القياس قياس مطرد ، وهو يخالف الشاذ من حيث اطراده وصحة القياس عليه ، وهذا يتضح في قوله: « اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل ، هو الذي يجري على فعله ويطرد القياس فيه»<sup>(٢)</sup> .

وقوله: «ويقولون: لا هذين لك ولا هاتين لك ، وكذلك ذاك لأنه غائب . وجميع هذه الأشياء التي تخالف الأصول التي قدمتها لك لا تجوز في القياس ولا هي مسموعة من الفصحاء»<sup>(٣)</sup> . وهذا ما اصطاح عليه ابن السراج بالشاذ ؛ لكونه شاذ في القياس والسماع معا . وأعطى حكمه فيه بأن قال: « فهذا الذي يطرح ولا يعرج عليه» .

ومثل ذلك نجده في قوله: «فالعطف على عاملين خطأ في القياس غير مسموع من العرب»<sup>(٤)</sup> .

ويقول: «واعلم أن الذي حكي من قولهم: لولاي ولولا شيء شذ عن القياس كان عند شيخنا يجري مجرى الغلط ، والكلام الفصيح ما جاء به القرآن: لولا أنت . كما قال عز وجل: ﴿لولا أنتم لكنا مؤمنين﴾<sup>(٥)</sup> . فالقياس أن لا يأتي بعد (لولا) إلا ضمير رفع منفصل ، كما مثل لذلك ابن السراج ، فإن قسنا على ما خالف ذلك القياس ، يكن كلامنا شاذا .

ويقول: «ويقولون في الوقف: اضربا واضربنا فيمدون . فإذا وقع بعدها ألف ولام أو ألف وصل جعلوها همزة مخففة ، وهذا لم تفعله العرب ، والقياس أن يقولوا في: اضربن اضرب الرجل فيحذفون لالتقاء الساكنين»<sup>(٦)</sup> . فهذا لم يسمع من العرب؛ ولا يقاس عليه . وإنما يكون القياس على ما جاء أو سمع من العرب وكان مطردا .

وقوله: «وليس هذا بقياس مطرد وإنما يحفظ عن العرب حفظا ، فمن ذلك قولهم في «منسأة»: منسأة ، ومن العرب من يقول في أو أنت أو أنت ، وأبويوب في أبو أيوب»<sup>(٧)</sup> . وهذا سمع وحقه أن يحفظ مسموعا ، ولا يقاس عليه ؛ فيطرد .

١- السابق.

٢- السابق، ج ١، ص ١٢٢.

٣- السابق، ج ١، ص ٤٠٦.

٤- السابق، ج ٢، ص ٧٥.

٥- السابق، ج ٢، ص ١٢٤.

٦- السابق، ج ٢، ص ٢٠٢.

٧- السابق، ج ٢، ص ٤٠٥.

ويقول ابن السراج تحت عنوان مسائل التصريف: «هذه المسائل التي تسأل عنها من هذا الحدّ على ضربين: أحدهما: ما تكلمت به العرب، وكان مشكلا فأحوج إلى أن يبحث عن أصوله وتقديراته. والضرب الثاني: ما قيس على كلامهم»<sup>(١)</sup>. ثم أعطى أمثلة على ذلك كتقول العرب في الضرب الأول: حاحيت وهاهيت وعاعيت<sup>(٢)</sup>. فالمقيس بناء على هذا الكلام نوعان: غير مسموع من العرب ومسموع غير مطرد.

وقوله: «وقد عدلت العرب أسماء عن ألفاظها في النسب وغيرها وأخذت سماعا منهم فتلك تقال كما قالوها ولا يقاس عليها»<sup>(٣)</sup>. فمن الواضح من كلامه في ذلك أنه سمع ولكن لا يقاس عليه؛ فحقه أن يحفظ مسموعا.

ولننظر الآن في الأمثلة الآتية إذ ترد فيها أصول النحو بصورة عملية محض بعيدا عن أي صياغة منهجية. فمنها قوله: «وإذا كان معنى ما بينهما يختلف فهو على (أعنى) والقياس المحض يوجب إذا اختلف عاملان في اسمين أو أكثر من ذلك لم يجز أن تتنى صفتهم ولا حالهما لاختلاف العاملين اللذين عملا في الاسمين»<sup>(٤)</sup>.

وقوله: «ومنه ما لا يعلم إلا سماعا نحو: السماء والرشاء والألاء والمقلاء»<sup>(٥)</sup>. وقوله: «وذلك نحو قولك: هاشميّ وبكري وزيدي وسعدي وتميمي وقيسي ومصري فجميع هذه قد سلم منها بناء الاسم وزدت عليه ياءي الإضافة وكسرت للياء ما قبلها وعلى هذا يجري القياس، طال الاسم أو قصر»<sup>(٦)</sup>.

وقوله: «ما كان قبل لامة ياء زائدة أو واو، فما جاء فعيلة أو فُعيلة، فبابه وقياسه حذف الياء وفتح ما قبله، ذلك تقول في حنيفة: حنفي وجهينة جهني»<sup>(٧)</sup>.

وقوله: «المصادر تجيء على أفعالها على القياس لا تتغير نحو: استفعلت استفعالا وأعطيت إعطاء»<sup>(٨)</sup>.

وقوله: «فالقياس في كل لفظ مقدر إذا كان فيه زائد أن تحكي الزائد بعينه فتقول في (أكرم) إنه (أفعل) وفي (كرامة) إنها (فعالة)»<sup>(٩)</sup>.

١- السابق، ج ٢، ص ٢١٦.

٢- السابق.

٣- السابق، ج ٢، ص ٦٢.

٤- السابق، ج ٢، ص ٤١.

٥- السابق، ج ٢، ص ٤١٧.

٦- السابق، ج ٢، ص ٦٤.

٧- السابق، ج ٢، ص ٧٢.

٨- السابق، ج ٢، ص ١٤٠.

٩- السابق، ج ٢، ص ٣٢٤.

وُحِق ذلك في منهج ابن السراج هذا ؛ لأنه منذ البداية صرّح في مقدمة كتابه أنه وضعه وغايته منه: «ذكر العلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط ، وذكر الأصول والشائع ؛ لأنه كتاب إيجاز»<sup>(١)</sup>. وبعد ذلك فلا يوجد أي مسوغ-في نظر ابن السراج-لأن يشرع بالصياغة المنهجية كلما عرض لمسألة من مسائل كتابه هذا.

وحسبه أنه يسوق القواعد اللغوية معتمدا على أصولها ، ذاكرا هذه الأصول بشكل عملي ومحكما إياها كلما أحوجه ذلك في مادته اللغوية التي تناولها في كتابه هذا.

ولعلنا نلاحظ عناية ابن السراج بالسماع والقياس دون الأدلة الأخرى. وعنايته بهما أمر طبيعي باعتقادنا ، وهذا شأن كل من تصدى لأصول النحو؛ إذ يعد السماع الأصل الأول من أصول النحو العربي ، وهو الأصل الذي بني عليه الأصل الثاني وهو القياس. ولعل سبب عنايته بالقياس يعود إلى تأثيره بالمنطق ، وكثرة القياس هذه تؤكد ذلك ، خاصة إذا علمنا أن النحو في هذه الحقبة في نظر بعض الباحثين كمحمد الحلواني كان «مشبعا بالروح الفلسفية وورث عن الخليل وسيبويه والفراء عللا وأقيسة ثم جاء ابن السراج فأنشأ في النحو كتابه (الأصول) بناه على مزج النحو بالمنطق»<sup>(٢)</sup>.

وقد علّق تمام حسان على عناية بعض كتب التراث بالقياس أكثر من الأصول الأخرى بقوله: «وربما كان ذلك لأن النحاة رأوا النحو العربي قياسا والقياس نحوا حتى لقد عرفوا النحو بأنه القياس على كلام العرب»<sup>(٣)</sup>.

وتمثل الأصل الثالث في الإجماع كما بينا ذلك. وأما الأصل الرابع وهو استصحاب الحال ، فلم نجد في الكتاب أي إشارة صريحة إليه نتبينه من خلالها. وكان ينقصنا في هذا الأصل معرفته والإلمام به ، ولعل ابن السراج لم يورده أصلا ؛ لأنه من أضعف الأدلة ؛ ولعل ما يدل على ذلك أننا إذا نظرنا مثلا في أدلة النحو عند بعض المتأخرين على ابن السراج كابن جني وجدناها ثلاثة حسب ، وهي: السماع والقياس والإجماع .

١- السابق، ج ١، ص ٣٦.

٢- العكبري، عبدالله بن الحسين (ت ١٢٠٦هـ/ ١٧٩١م): مسائل خلافية في النحو، تحقيق محمد الحلواني، ط ٢، دار المأمون للتراث، دمشق، ص ١٠.

٣- حسان، الأصول، ص ٧.